مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية) المجلد التاسع عشر، العدد الثاني، ص1467– ص1491 يونيو 2011
ISSN 1726-6807 http://www.iugaza.edu.ps/ar/periodical/

تحليل وتقييم تأثيرات الأزمة المالية على الاستثمار في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في الأردن

د. صلاح تركي الرواشدة
جامعة البلقاء التطبيقية

د. محمد عبدالله العوامرة
جامعة البلقاء التطبيقية

د. محمد عواد الزيادات
جامعة البلقاء التطبيقية

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى الاطلاع على حيثيات الأزمة المالية العالمية ، والوقوف على واقع المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن (Qualified Industrial Zones) ، واختبار مدى صحة الفرضيات نحو تأثير هذه الأزمة على تلك المناطق من خلال اختبار أربع فرضيات تبين العلاقة ما بين الأزمة المالية العالمية وكل من : تسريحات العمالة ، الاتصالات التسويقية ، حجم الصادرات ، والمقدرة التنافسية.

لقد تم بناء منهجية الدراسة على بعدين رئيسيين، الأول على المنهج الوصفي التحليلي حيث تناول الباحثان ومن خلال رجوعهم إلى المصادر الثانوية آثار الأزمة المالية على المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) ، حيث تم رصد النتائج بشكل علمي ، كما تم الاطلاع على جميع الإجراءات المتخذة من قبل مؤسسة المدن الصناعية المسئولة عن الكويز (QIZ) ، أما الأسلوب الثاني فقد تم الاعتماد فيه على المنهج التحليلي– الإحصائي من خلال استبانه متخصصة لرصد آراء أصحاب المصانع المؤهلة بواسطة الانترنت ليصار بعدها إلى التحليل من خلال عينة غير احتمالية مناسبة بلغ حجمها (55) كانت ممثلة لجميع مصانع المناطق المؤهلة حيث تم استرداد ما نسبته (79%).

تم التوصل إلى عدد من النتائج كان أهمها: إن هذه الأزمة المالية تنفرد من حيث الكم والنوع في تأثيرها على جميع مصانع المناطق المؤهلة في الأردن.

وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات ، مثل أخذ الحذر من الاقتصاد الأمريكي وضرورة التخفيض من درجة الانفتاح على هذا الاقتصاد وخصوصا في منتجات المناطق الصناعية المؤهلة.

Analyze and Evaluate The Impact Of The Financial Crisis On Investment In The Qualified Industrial Zones (QIZ) In Jordan

Abstract: This study aimed to see the merits of the global financial crisis, and stand on the reality of the Qualified Industrial Zones (QIZ) by testing four hypotheses that show the relationship between the global financial crisis and: employment layoff , marketing communications , the volume of exports,and competition.

The methodology of this study based on two dimensions:-1st,we used the descriptive analytical approach , depending on secondary resources to address the effects of the financial crisis on the Qualified Zone (QIZ);we also reviewed all procedures taken by(QIZ)

We also used statistical analysis through questionnaires to see the different point views of the owners of the qualified industrial zones via internet, the sample size of (55)were represented in all (QIZ),with (%79)of the questionnaires were returned. The Results were as follows: the financial crisis exclusively in terms of quantity and type of impact on all(QIZ) in Jordan. The study shows a number of recommendations , such as: to be aware of the US economy and the need to reduce the degree of openness of the National economy, especially for the QIZ products.

المقدمة:

تشهد المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن تراجعا في أدائها ، خصوصاً وأن التقديرات الدولية تشير إلى أن الاقتصاد العالمي يستمر في مرحلة ركود خلال الثلاث سنوات القادمة على أقل تقدير ، إذ يرى بعض المحللين الاقتصاديين تراجع الجدوى الاقتصادية لهذه المناطق خصوصاً وأن منبعها ومنبع الأزمة واحد، وقد جاء ذلك بعد تراجع صادرات هذه المناطق ، وإغلاق بعض مصانعها ، وهرب المستثمرين ، إذ انخفض عدد المصانع العاملة في المناطق المؤهلة في منتصف العام الحالي إلى 86 مصنعا ، وعلى الرغم من ذلك إلا أن المناطق الصناعية المؤهلة Qualifield Industrial Zones تشكل إضافة إيجابية للاقتصاد الأردني،(الحلايقة،2008) وتؤمن فرص عمل وإن كانت متناقصة لأبناء وبنات القرى المجاورة ، وتستحق المحافظة عليها ، كما أن تراجعها التدريجي لا يقلق ولا يؤدي إلى خسائر جسيمة ، خاصة وأن الأردن دخل في اتفاق تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث يستطيع المنتج في هذه المناطق أن يصل إلى السوق الأمريكي دون الحاجة للمرور من المناطق الصناعية المؤهلة.(مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي،2008)

ومهما قيل عن الأزمة المالية فهي قائمة بلا شك ، وأن هناك تخبطاً ملحوظاً بين الاقتصاديين في عدم قدرتهم على تحديد أسباب وتداعيات هذه الأزمة بشكل دقيق على الرغم من الإجماع بأن ما يقف وراء الأزمة هو: سوء الرقابة والتفرد السياسي والاقتصادي من قبل قطب واحد (الولايات المتحدة الأمريكية). لقد باتت الأزمة المالية محط أنظار الجميع وبدأ الجميع بمن فيهم المحللون الاقتصاديون ينظرون إليها في حيرة من أمرهم ، وبدأت التساؤلات تنساب ومن قبل الجميع ، ماذا تعني الأزمة المالية ، وكيف حدثت وماهى أسبابها ، وماهى جذورها ، ومن المسؤول عنها ، ومتى تنتهى وما هي انعكاساتها وتداعياتها ومظاهرها المتوقعة ، وهل ستؤول إلى كساد عالمي ، وهل ستتأثر الأردن بها ، وماهى أثا رها على المناطق الصناعية المؤهلة وإن كانت هناك اثأر فهل هي إيجابية أم سلبية ؟ إلى غير ذلك من الأسئلة. ونظرا لتشعب الإجابات عن هذه الأسئلة والتي تحتاج إلى أبحاث متخصصة فقد اختار الباحثان دراسة جانب

واحد يرتبط بتأثير الأزمة المالية على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن ، ومن الجدير ذكره بأنه لم تقم أي دراسة حتى فترة إعداد هذا البحث بتناول هذا الموضوع بشكل علمي مدروس.

يعتبر الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات ذات درجة الانفتاح المتوسطة ، وتتشابك المؤشرات الاقتصادية الأردنية مع الاقتصاد العالمي من خلال المؤثرات الاقتصادية المتعددة مثل : ميزان المدفوعات ، الميزان التجاري ، أسواق المال العالمية ، الاستثمارات الأجنبية وغير ذلك.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة من أهمية الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها السلبية المحتملة على العديد من دول العالم ومنها الأردن ممثلة باقتصاده الذي ظهرت آثاره على المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ). وقد جاءت هذه الدراسة انطلاقا من الأهمية التالية:-

- قلة الدراسات بل ندرتها حول هذا الموضوع وبالتالي فإنها قد تسهم في رفد الباحثين في هذا الموضوع ببعض النقاط.
- الأهمية الاقتصادية لمشاريع المناطق الصناعية المؤهلة من حيث الدور التنموي لها وأهميتها في جذب الاستثمارات الأجنبية.
- تسهم هذه الدراسة في سد النقص الحاصل في مجال الدراسات الخاصة بأثر الأزمة المالية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي والتي امتدت إلى التأثير على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن خصوصا صناعة المنسوجات والألبسة.
- إظهار النتائج والآثار التي تحدثها الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني بشكل عام وانعكاسات ذلك على المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى مجموعة النقاط التالية :-

- عرض الأزمة المالية من حيث :- ما هيتها ، أسبابها ، جذورها ، تداعياتها ، تحليل وتقييم انعكاساتها المحتملة على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.
- عرض جميع التعريفات الخاصة بالمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن (QIZ) والمشاريع العاملة فيها وأحجامها وكمية العمالة فيها وحجم صادراتها ومدى مساهمتها في التقدم ودعم الاقتصاد الأردني ، وكذلك التدابير المتخذة من قبل مؤسسة المدن الصناعية بسبب تداعيات تلك الأزمة.
- تقديم إطار نظري يساعد على الخروج بالنتائج والتوصيات والذي يوضح أثر هذه الأزمة على (QIZ) من حيث : متغيرات حجم القوى العاملة ، الإنتاج القائم ، حجم الصادرات ،

المقدرة على استخدام الاتصالات التسويقية والمقدرة التنافسية من خلال فرضيات تجسد أسئلة ومشكلة الدراسة.

- التعرف إلى أثر الأزمة المالية على الاتصالات التسويقية والتي تمثل خطط وبرامج تسويقية تطبيقية قصيرة تختص ببعض الجوانب التسويقية للمناطق المؤهلة الصناعية والتي قد يقرر تعديلها لمقابلة التطورات الطارئة في البيئة الخارجية كالسوق والعملاء والموردين والمنافسين الخ.
- التعرف إلى تداعيات الأزمة المالية على المناطق الصناعية المؤهلة وانعكاساتها السلبية المحتملة على الاقتصاد الأردني.

فرضيات الدراسة.

حتى تحقق الدراسة أهدافها فقد تم صياغة الفرضيات التالية لاختبار مدى صحتها من خلال هذه الدراسة:Ho1 :- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية العالمية وبين تغيرات حجم العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في الأردن.

Ho2:- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية العالمية وبين المقدرة على استخدام الاتصالات التسويقية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

Ho3:- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية العالمية وبين انخفاض حجم الصادرات من منتجات المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

Ho4:- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية العالمية وبين المقدرة التنافسية للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

مشكلة الدراسة وعناصرها :

تنبع مشكلة الدراسة من احتمالية وجود أثر واضح للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على قطاع المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن Qulified Industrial Zone (QIZ) خصوصاً صناعة المنسوجات والألبسة التي تحتاج إلى عدد كبير من العمال ، خصوصا وأن هذه المناطق تشكل رافدا للاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في ميزان المدفوعات والميزان التجاري والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الازمة المالية العالمية على المناطق الصناعية المؤهلة(QIZ) في الأردن؟

ويتفرع عن هذا السؤال أربعة أسئلة فرعية تعكس متغيرات وفرضيات الدراسة:-

1- ماهو اثر الازمة المالية العالمية على المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية من حيث تأثيرها على حجم العمالة؟
2- ما هو دور الاتصالات التسويقية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن في الحد من تداعيات الازمة المالية؟
3- هل سيؤدي حجم صادرات المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن إلى التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها؟
4- ما هو أثر الازمة المالية العالمية على المقدرة التنافسية لصادرات المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن؟

الشكل رقم (1- 1)

نموذج الدراسة

بناء على مراجعة أدبيات الدراسة ، فقد تم صياغة النموذج التالي :-

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع
1. القوى العاملة	التصدي ومواجهة الازمة المالية العالمية ←
2. الاتصالات التسويقية	
3. حجم الصادرات	
4 المقدرة التنافسية	

المصدر:من عمل الباحثين اعتمادا على فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة والعينة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصانع القائمة في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) في الأردن والبالغ عددها (65) مصنعاً مؤهلاً تحمل سجلاً تجارياً لدى وزارة الصناعة والتجارة ومديرية مراقبة الشركات.

وكذلك رخص مهن قائمة من البلديات التابعة لها في المملكة الأردنية الهاشمية حيث يعمل في هذه المصانع نحو 45000 عامل وعاملة من الجنسية الأردنية والأجنبية وتمثل العمالة الأردنية ما نسبته (20 %) منها .

عينة الدراسة :

تم اختيار عينة غير احتمالية ملائمة (مناسبة) ضمت (55) مصنعا حيث تم توزيع استبانة الدراسة عليها كونها تحمل صفة التأهيل في (7) مناطق مؤهلة في الأردن يتراوح حجم الاستثمار فيها قبل بداية الأزمة المالية بحدود (359) مليون دولار أمريكي ، وقد بلغ معدل

الاستجابة نحو (79%) وهى نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي.علما بأن حجم مجتمع الدراسة هو(65) مصنعا (النجار،2008)

أسلوب جمع البيانات :-

تم استخدام أسلوبين لجمع البيانات:-

أولاً:- البيانات الأولية primary data

لقد اعتمد الباحثان على جمع البيانات الأولية من خلال أداة قياس (استبانة) والتي تم إعدادها وفقا لمشكلة وعناصر وفرضيات الدراسة.

ثانياً:- البيانات الثانوية secondary data

لقد استعان الباحثان ولغاية جمع هذه البيانات بكل ما استطاعوا إن يصلوا إليه من كتب ودوريات ومجلات وتقارير ونشرات بالإضافة إلى البحث عبر شبكة الانترنت وكل ما من شأنه الحصول على المعلومات عن المناطق الصناعية المؤهلة وعلاقتها بالأزمة المالية العالمية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:-

لقد تم استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي بشكل معمق من أجل تحليل البيانات وذلك باستخدام اختبار (T) للعينة الواحدة one sample t-test من أجل اختبار الفرضيات وإجابات عينة الدراسة لأسئلة الدراسة ، حيث تم ذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) وكذلك اختبار مربع كاي وقد بلغت قيمة الفا (α) (cronbach) لقياس مدى ثبات أداة القياس نحو (0.92) وهى أكبر من النسبة المقبولة (60 %) مما يشير إلى ثبات الاتساق الداخلي ، أما بخصوص التوزيع الطبيعي (normal distribution) للبيانات فقد تم استخدام اختبار (k-s) حيث كانت قيمة المعنوية (sig) أعلي من النسبة المقبولة (5%) مما يدل على أن البيانات تتوزع توزيعاً طبيعياً. (Malhotra,2004)

منهجية الدراسة.

لقد اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي – الوصفي في مناقشة ومعالجة الحقائق والوقائع النظرية المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك من خلال التطرق لكل من الآراء العالمية حول نشوء الأزمة وأثرها علي المناطق الصناعية المؤهلة ، وذلك بهدف الوصول إلى إطار نظري لهذه الدراسة والتوصل إلى النتائج بعد اختبار الفرضيات ، وقد حاول الباحثان من خلال عمليتي الجمع والتحليل المنطقي العلمي للأفكار الوصول إلى مجموعة من النتائج العلمية التي تشكل محفزات علمية لعملية العصف الذهني والفكري في دراسات أخرى جديدة في مواضيع متعلقة بالأزمة المالية وانعكاساتها على متغيرات وأنواع المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.وللمضي

في المحاولة في اختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن أسئلة الدراسة والخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، فقد اتبع الباحثان الطريقة التالية:-

- الاطلاع على جميع حيثيات الأزمة المالية العالمية منذ نشأتها ولغاية إعداد هذه الدراسة.
- متابعة إحداث وتسلسل نشوء المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن، ورصد الآراء ووجهات النظر المخالفة والمؤيدة
- استكشاف أراء الخبراء من أكاديميين ومهنيين في تلك المناطق المؤهلة بخصوص أسباب واثأر ونتائج الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الكويز (QIZ) من خلال استبانه صممت لهذا الغرض وتم تعميمها على عينة الدراسة من خلال الموقع الالكتروني nesreenmasri@yahoo.com حيث وضع الاستبيان بشكل مباشر والكتروني في مدونة احد الباحثين.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يرتبط الأردن بالعالم الخارجي بفضل انضمامه إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وما تبعها من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ((FTA)) والتي منحت المناطق الصناعية المؤهلة الأردنية Qualified industrial zone (QIZ) تصدير منتجاتها إلى الأسواق الأمريكية لا سيما صناعة المنسوجات والملابس ومنتجات البحر الميت ، وبفضل ارتباط الأردن بالاقتصاد الأمريكي فإن ضعف الأخير سيؤثر على اقتصاد الأول. وقد جاء تأسيس المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن بتاريخ 1998/3/6 على هامش مؤتمر الدوحة الاقتصادي الذي وضع الأردن على خارطة (QIZ) والذي أعلن بعدها اعتبار مدينة الحسن الصناعية في إربد أول منطقة صناعية مؤهلة في الأردن يمكن من خلالها تصدير العديد من السلع إلى الأسواق الأمريكية دون أية قيود حيث كان الأردن الدولة الرابعة بعد كندا ، إسرائيل والمكسيك ممن تتمتع بهذه الميزة ، وتعرف المناطق الصناعية المؤهلة على أنها مجمعات صناعية أنشئت لإغراض التصنيع في الأردن مستفيدة من اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وقد جاءت الفكرة من إنشاء هذه المناطق (QIZ) من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لطرح الكونجرس الأمريكي عام 1996 بهدف تعزيز الشعور والازدهار والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط من خلال التعاون الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل. ويوجد في الأردن (13) منطقة صناعية مؤهلة تعتبر صناعة الملابس والمنسوجات أكثرها أهمية موزعة في مختلف إنحاء الأردن، وهي مملوكة للقطاعين العام والخاص 3 منها مملوكة للقطاع العام و10 مملوكة للقطاع الخاص. حيث يعمل منها(7) فقط والباقي تحت الإنشاء بمساحة إجمالية تقدر

(15528) دونما بنسبة أشغال تصل إلى (30%) ، كما بلغ عدد المصانع العاملة في هذه المناطق (186) مصنعاً.(مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي)

ويرتبط ظهور المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن مع ظهور الأزمة المالية العالمية في أمريكا بسبب مشكلة الرهن العقاري والتي أصبحت تأثيراتها على جميع القطاعات الاقتصادية وعلى جميع دول العالم ، حيث أدى انفجار الفقاعة العقارية إلى ظهور ملامح الكساد ، وتراجع معدلات الاستهلاك الفردي ، ولذلك فإن الأزمة الراهنة تعدُ الأخطر منذ كساد الثلاثينات. وبظهور هذه الأزمة المالية التي تشير إلى تلك التذبذبات التي تؤثر كليا أو جزئيا على مجمل المتغيرات المالية مثل أسعار الأسهم والسندات والودائع المصرفية وأسعار الصرف فإنها ستترك آثارا محتملة على(QIZ) في الأردن بالأزمة المالية العالمية والتي سببها يبينها الجدول التالي رقم (1-2)

تشير البيانات الإحصائية الصادرة عن مؤسسة المدن الصناعية أن عدد الإناث العاملات من الأردن في المناطق الصناعية المؤهلة قد بلغ نحو (5857) في حين بلغ عدد الاناث من العمالة الوافدة نحو (14681)ليصبح مجموع العمالة من الإناث نحو (20538) حيث تشكل العمالة الوافدة من النساء نحو (71%) وهذا مؤشر على أن أكثر من نصف القوى العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة هم من جنس الإناث وأن ثلثي العمالة في المناطق الصناعية المؤهلة من العمالة الوافدة ولقد بلغ عدد العاملين في صناعة المنسوجات لوحدها نحو (16000) عامل وعاملة يشكلون نحو (8.2 %) من حجم القوى العاملة في القطاع الخاص خصوصا وأن هذا القطاع يشكل نحو (74%) من المناطق الصناعية المؤهلة.(مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي،2008)

إن المنطقة الصناعية المؤهلة هي منطقة تطرحها الدولة الراعية الأردن في إقامة منطقة صناعية مؤهلة توافق عليها الحكومة الأمريكية كمنطقة مغلقة، ومحدودة بحيث تدخل صادرات هذه المنطقة إلى الولايات المتحدة دون حصص أو رسوم جمركية أو ضرائب فالمنطقة الصناعية بهذا تمثل امتيازاً تمنحه (USA) للبلدان التي تريدها وفق شروط معينة.(klins,2008)

الجدول رقم (1-2)

مجتمع الدراسة

البيان / اسم المنطقة الصناعية المؤهلة	المساحة المؤهلة بالدونم	المساحة المشغولة بالدونم	نسبة الإشغال (%)	عدد المصانع القائمة في المنطقة	القوى العاملة الأردنية	القوى العاملة الوافدة
1. مدينة القسطل الصناعية (مجموعة المنسوجات المتحدة).	4000	400	10	42	540	620
2 . مدينة الحسين الصناعية اربد (العصرية)	1005	490	49	65	4539	11288
3 .منطقة الحلابات	غير عاملة	-	-	-	-	-
4 .مجمع منطقة الظليل الصناعي الزرقاء/ شركة الشرق الأوسط للزراعة والتجارة	741	225	30	21	1498	9173
5 . مدينة هوليود الصناعية	غير عاملة	-	-	-	-	-
6 . سايبر سيتي	غير عاملة	-	-	-	-	-
7 . مدينة المورد الصناعية – الزى لصناعة الألبسة(الزرقاء الحرة)	12	12	1	1	533	322
8 . مدينة الحسين بن عبدا لله الثاني الصناعية / الكرك	1885	578	31	6	1100	1426
9 . مدينة العقبة الصناعية	2750	25	0.009	2	70	110
10 . مدينة التجمعات الصناعية (سحاب) عمان	435	324	75	40	1487	6200

11 .منطقة معبر وادي الأردن جسر الشيخ حسين(اربد) شركة معبر الأردن للمشاريع المتحدة	700	36.5	0.05	1	45	20
12 . منطقة مؤهلة فرعية خاصة (الزرقاء)	غير عاملة	-	-	-	-	-
13 . مجمع تقنية المعلومات الصناعية(اربد) جامعة العلوم والتكنولوجيا	4000	98.5	0.025	8	290	301
المجموع	**51528**	**2189**		**186**	**10102**	**29470**

المصدر:مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي،2008,2007

وتشير التقديرات الإحصائية إلى أنه منذ تطبيق الاتفاق في نهاية التسعينيات ، وفرت المناطق الصناعية المؤهلة أكثر من (20) ألف فرصة عمل ، حصل الأردنيون على نحو النصف منها ، كما يشهد التصدير من هذه المناطق ارتفاعا ملحوظا حتى أنه أصبح قبل الأزمة المالية أساسيا في ارتفاع حجم الصادرات الأردنية إلى الولايات المتحدة حيث ارتفع مجمل الصادرات من المناطق الصناعية المؤهلة عبر الأعوام الثلاثة التالية لتوقيع الاتفاقية من 3 ملايين دولار أمريكي في العام 1999 إلى 25 مليون في العام 2000 حتى وصل إلى 586 مليون في العام 2003 ، ثم تسارع إلى ما مقداره (1.12) مليار دولار أمريكي في العام 2005 أي بحدود (45%) من حجم الصادرات الأردنية.حتى وصل في نهاية عام 2008 الى نحو (1.51)مليار دولار أمريكي وهذا مؤشر جيد إلى حجم الصادرات الأردنية من المناطق الصناعية المؤهلة الى العالم الخارجي.

§ المهام والمزايا الاقتصادية للمناطق الصناعية المؤهلة :

تعتبر المناطق الصناعية المؤهلة إحدى الركائز المهمة التي تدعم وتعزز الاقتصاد الأردني والتي ساهمت في بناء مناخ استثماري بفضل ما قامت به الحكومة من اتصالات تسويقية. وساهمت هذه المناطق في النمو الاقتصادي، زيادة الصادرات الوطنية ، خلق فرص العمل ،

تخفيض البطالة ، تنمية الاستثمارات وتشجيعها ، تنمية المحافظات والأقاليم. وتستخدم هذه المناطق استراتيجيات تسويقية عالمية تعتمد على الشراكة.

وبهذا فان (QIZ) مسؤولة عن : (Frank Allen,2007)

زيادة فرص الأيدي العاملة ، نقل التكنولوجيا ، توطين الصناعات ، نقل الخبرات ، رفع صادرات الأردن وذلك قبل فترة الركود الذي أصاب الاقتصاد الأمريكي ، المساهمة في النمو الاقتصادي ، تعتبر بمثابة الحضانات الراعية لمنطقة التجارة الحرة بين الأردن والحكومة الأمريكية.

ويبين الجدول التالي الحد الأعلى للإعفاءات الجمركية بالولايات المتحد الامريكية على الصادرات الأردنية من إل(QIZ)

جدول رقم (1-3) بعض الإعفاءات الجمركية للولايات المتحدة على الصادرات الأردنية من إل (QIZ)

1. المنسوجات والملابس الجاهزة والمحيكات	%33
2. الأحذية	%59.57
3 .منتجات السيراميك وأدوات الزينة	%9
4. الاجبان	%76
5. حقائب اليد والسفر والأدوات المنزلية وما شابه	%18
6. اللحوم والخضروات	%27

المصدر:مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي

§ الآثار والتداعيات المالية والاقتصادية للأزمة على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

إن من أهم الجوانب السلبية للأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد الأردني بما فيه الكويز (QIZ) هو هبوط الأسعار السوقية لأسهم الشركات في المناطق المؤهلة عن قيمتها الاسمية ، ومن المحتمل لهذه الأزمة أن تخفض من قيمة الاستثمارات الأجنبية والخليجية القادمة إلى الأردن ما لم تبذل جهود مكثفة وحوافز تشجيعية لاستقطابها واغتنام فرصة عودة بعض الاستثمارات الخليجية المتواجدة في الأسواق الأمريكية من الأسواق الأوروبية والأمريكية. ربما تخفض الأزمة من قيمة المنح والمساعدات الخارجية التي تؤثر بشكل أو بآخر على دعم المناطق الصناعية المؤهلة ، كما تخفض الأزمة وتداعياتها تحويلات المغتربين الأردنيين والتي يذهب منها جزء إلى

هذه المناطق خصوصاً من يعمل منهم في دول الخليج العربي ، كما أن الارتفاع المتوقع في نسبة البطالة سينتج عنه إعادة هيكلة متوقعة لبعض الشركات العاملة في المناطق المؤهلة لا سيما في ظل الهجرة المعاكسة للعمالة الأردنية العاملة في دول الخليج. (George,2008)

لقد تأثرت المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن بالازمة المالية ويرى الباحثون من نتائج الدراسات السابقة أن سبب هذه الازمة والذي لا بد من الإشارة إليه،قد يعود إلى الأسباب التالية:-

- السخاء والإفراط بمنح القروض مما تسبب في انفجار الفقاعة العقارية وفقاعة الديون وفقاعة الفائدة التي أثرت على اقتصاديات المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.
- عدم ايلاء التدفقات النقدية الدراسة الوافية وضعف الرقابة والضوابط على الأسواق المالية الأمريكية.
- تجاهل التقارير التي كانت تشير على مرور ثلاث سنوات قبل حدوث الأزمة إلى إن هناك خلل في السياسة النقدية وخصوصا الائتمانية المتبعة.
- بطء النمو في الاقتصاد الأمريكي وضعف الدولارمما أثر على حجم الصادرات من هذه المناطق.
- الغرق في السياسات والحروب العسكرية والإنفاق على التوجهات الخارجية بشكل مسعور.
- توسع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.
- ضعف الثقة العالمية بالاقتصاد الأمريكي بسبب تراجع السيولة وانخفاض حجم الموارد المالية لديها.
- الممارسات غير المنضبطة في الأسواق المالية الدولية في ظل تزايد المشتقات المالية Derivatives أو ما يسمى بتوريق الديون (securitization) وصناديق التحوط (hedge funds) وجميعها لا تحقق تنمية حقيقية بل هي وسيلة من وسائل خلق النقود التي تسبب التضخم وارتفاع الأسعار وانهيار أسواق المال وبالتالي كانت الشرارة الأولى في تفجير الأزمة.
- انتشار الفساد الاقتصادي (الخداع والغش المالي ، المعاملات الوهمية ، الاحتكار ، الشائعات ، المقامرة وأكل أموال الناس بالباطل والمضاربات).
- إلغاء القطاع العام وبيع مؤسساته إلى القطاع الخاص (التخاصية) والتركيز على الأفكار الليبرالية.

- الحملة الانجلو ساكسونية الأمريكية التي تهدف إلى الجشع (greed) وتحقيق أرباح خيالية والتي أثرت على جميع المناطق الصناعية المؤهلة سلبا أو إيجابا ومنها الأردن (Blayan,2009).
- تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) بنسبة (29%) في الأردن مما أثر سلبا على تنمية ونمو الصناعات المعتمدة في المناطق المؤهلة
- انخفاض صادرات قطاع النسيج في المناطق المؤهلة بنسبة (15%)علما بأن هذا النشاط الاقتصادي من أهم القطاعات الاقتصادية في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.
- أفاد (82%) من عينة الدراسة أن المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن قد شهدت تراجعا خلال النصف الأول من العام الجاري بمقدار (20-25%) وهذا دليل أخر على التأثير السلبي لهذه الازمة على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن

ويتضح من الشكل رقم(1-4)التالي التتبع الاقتصادي لتداعيات وأسباب الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأردني بما فيه المناطق الصناعية المؤهلة حيث جاءت هذه الأزمة نتيجة التوسع في نظام القروض العقارية لبناء المساكن ،حيث انتقلت من أزمة مالية إلى أزمة ضربت الاقتصاد الحقيقي في معظم دول العالم ومنها الأردن وان كان التاثير ليس قويا. حيث أدت إلى تسريحات بعض القوى العاملة في بعض الشركات في المناطق الصناعية المؤهلة وهذا ناتج عن انخفاض المقدرة الشرائية في الطلب على منتجات هذه المناطق مما أدى الى انخفاض حجم العرض الأمر الذي أضعف حجم الاستثمار وعزَز انخفاض حجم الصادرات للمناطق الصناعية المؤهلة. وبالنظر إلى الشكل رقم (1-4)يمكننا رؤية التدرج الطبيعي للأزمة المالية وكيفية انتقالها بفضل العولمة الاقتصادية ومشتقاتها إلى الاقتصاد الأردني مما انعكس على قوة المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن.

الشكل التالي (4-1) :- تتبع أسباب الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني وانعكاساتها على المناطق الصناعية المؤهلة

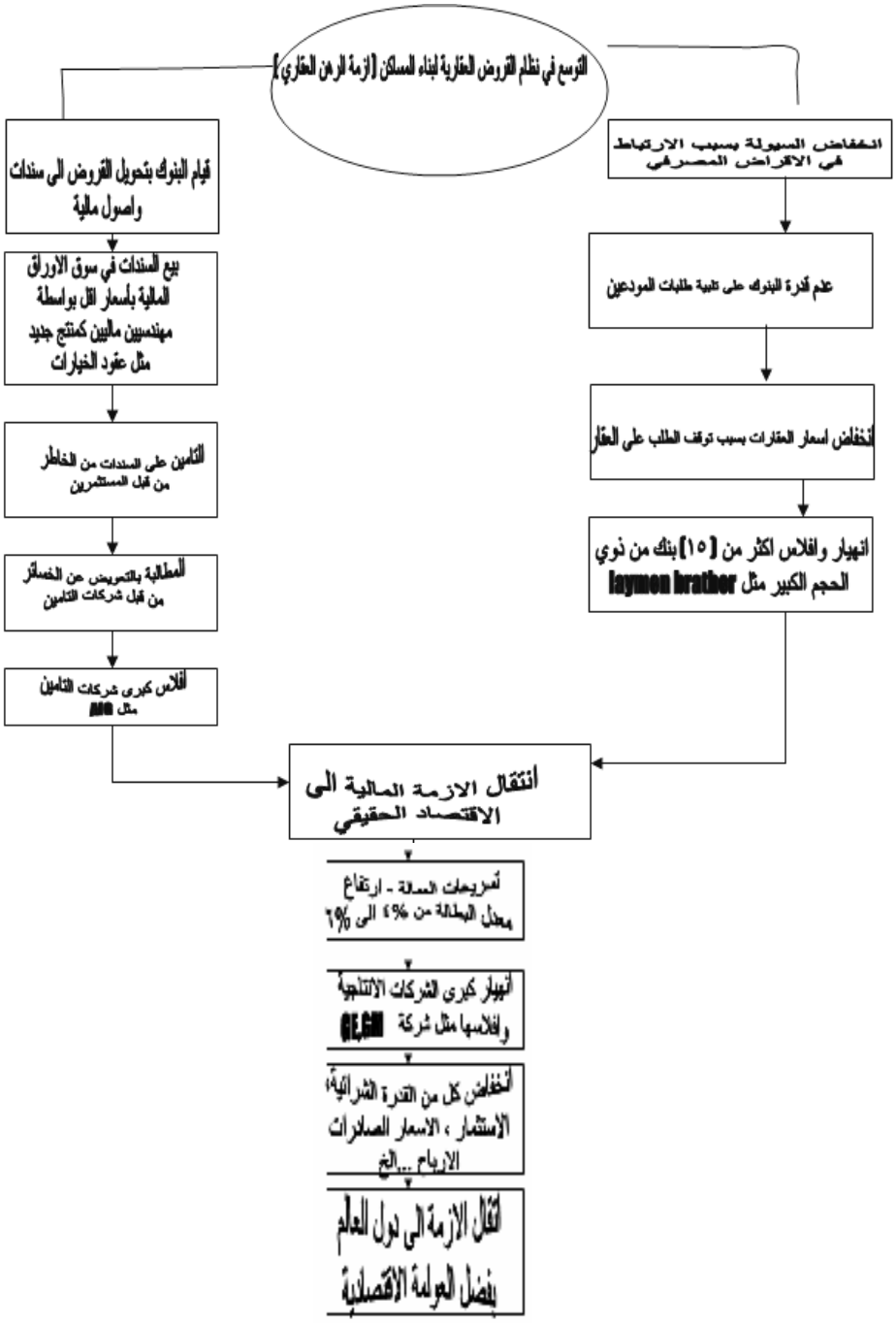

التحديات والمعيقات التي تواجه أل (QIZ) في ظل الأزمة المالية العالمية بالنسبة للأردن

أولاً :- مشاكل تتعلق بالسوق الأمريكية يمكن إيجازها بالنقاط التالية(درابة،2009):-

1- التصدير الموجه فقط للسوق الأمريكية والتي تستحوذ على (94%) من صادرات الألبسة الأردنية من خلال اتفاقيتي (QIZ,FTA) وهذا ما أثبتته (67%) من عينة الدراسة.

2 - لم تعد الأسواق الأمريكية مغلقة أمام صادرات الدول الأخرى (الصين) ودول شرق آسيا وبالتالي خضوع منتجات إل (QIZ) إلى منافسة شديدة من حيث: - الأسعار الرخيصة، الجودة العالية، حجم الإنتاج الكبير وقوة الاتصالات التسويقية.

3 - تداعيات الأزمة المالية العالمية الحالية وتأثيراتها على الاقتصاد الأمريكي مما أدى إلى تراجع حجم صادرات إل (QIZ) بشكل ملموس إلى الأسواق الأمريكية نتيجة لضعف الطلبات والتوقعات باستمرار تراجع الطلب على الألبسة والمنسوجات.

4 – إلغاء نظام الكوتا السابق ودخول اتفاقية إل FTA حيز التنفيذ بشكل كامل مع بداية عام م2010 وما توفره من امتيازات تفوق امتيازات اتفاقية إل (QIZ)(مؤسسة الدن الصناعية،2008) من حيث:-

أ- شرط استيراد نسبة (8%) من المواد الداخلة في التصنيع في إل (QIZ) من إسرائيل والضفة الغربية لم يعد ملزما.

ب- من حق اى مصنع موجود في إل (QIZ) التعامل وفق الاتفاقيتين (QIZ,FTA)

ج- إنشاء العديد من المناطق الصناعية المؤهلة في الدول المجاورة خصوصا مصر واستمرار هجرة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع إلى تلك الدول بحثا عن رفع مستوى تنافسيتها في ظل تزايد تداعيات الأزمة المالية ومن الجدير ذكره إن (73%) من عينة الدراسة أفادوا بالنقاط الثلاثة السابقة.

ثانياً:- التحديات المرتبطة بالعمالة ويمكن إيجازها بالنقاط التالية(بو غره،2008):-

1- عدم التزام المستثمرين بقرار تحديد الحد الأدنى للأجور برفعه إلى (150) ديناراً أردنياً شهريا ومن ثم استثناء القطاع المؤهل من رفع الحد الأدنى وإبقائه على أساس (110) دنانير.

2 - تشكل العمالة الوافدة النسبة الأكبر من إعداد العاملين في هذه المناطق المؤهلة صناعيا حيث يرافق هذه العمالة الوافدة النسبة الأكبر من إعداد العاملين في هذه المناطق المؤهلة صناعيا، حيث يرافق هذه العمالة العديد من المشاكل وضغوط منظمة العمل الدولية عن وقوع أي

مخالفات بحقهم إضافة إلى الروتين والإجراءات المطولة لاستقدام هذه العمالة والحصول على الإقامة وإذن بالعمل.

3 - عدم توفر شبكة مواصلات للمناطق الصناعية مما يعيق تشغيل إعداد اكبر من العاملين الأردنيين وقد أثبتت هذه التحديات من قبل (71%) من عينة الدراسة.

ثالثاً:- أفاد (64%) من عينة الدراسة أن هناك صعوبات تواجه المستثمرين في المناطق الصناعية المؤهلة منها : تعرض هذه المصانع لضغوطات المشتري الأمريكي لتخفيض أسعارهم وعزوف البنوك المحلية عن تمويل عقود المشتريات الأمريكية إلا وفق شروط صعبة ، إضافة إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج ، وقد نجم عن هذه المعيقات إلغاء وتأجيل طلبات من قبل المشتريين الأمريكيين بسبب الأزمة المالية ، مما اثر سلبا على أداء وحجم مبيعات المناطق الصناعية المؤهلة.

الدراسات السابقة :

- دراسة (أمين، 2006) بعنوان: أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء المنظمات الصناعية العاملة في المناطق المؤهلة صناعيا.

وهي دراسة ميدانية، هدفت إلى التعرف على مستوى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وأثرها على أداء المنظمات الصناعية العاملة في المناطق المؤهلة صناعيا (QIZ) في الأردن والتعرف على أهم المعوقات التي تعرقل تطبيق إدارة الجودة الشاملة. حيث بينت النتائج أن أهم المعوقات التي تقف في وجه تطبيق إدارة الجودة الشاملة في الكويز (QIZ) الافتقار إلى الموارد البشرية المؤهلة لعملية التطبيق وارتفاع معدل ترك العمل ، والخوف والقلق بين الموظفين الذين يطبقون البرامج ، وقد أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة من جهة وبين كل من المتغيرات التالية للمنظمات الصناعية المؤهلة : التركيز على الزبون ، التخطيط الاستراتيجي للجودة ، تدريب العاملين و زيادة الربحية وحجم المبيعات والإنتاجية. وأوصت الدراسة بإيجاد فكر اقتصادي جديد متعدد الأقطاب تكون الصين احد ركائزه.

دراسة غرفة الصناعة والتجارة في كوريا الجنوبية (2008) بعنوان : استمرار الأزمة المالية إلى متى ؟

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة الفترة المحتمل أن تستغرقها الأزمة المالية الحالية ، حيث طبقت هذه الدراسة على (180) شركة من ذوي الحجم الصغير في العاصمة سيؤول ، وقد بينت النتائج أن (83.9%) من الشركات التي تم استطلاع أرائها تفيد بأن حل الأزمة المالية قد

يستغرق (2-3) سنوات كما رأت (11.7%) من الشركات معالجة الأزمة ستتم في سنة واحدة. كما أظهرت الدراسة أن (88.9%) من العينة أكدت أن الاقتصاد الأمريكي سيعاني على المدى البعيد من كساد مثل الذي عانت فيه اليابان في تسعينات القرن الماضي ، ولفتت في هذا السياق إلى قيود الموازنة وخفض الاستثمارات الجديدة ، فيما توقعت (51.7%) من الشركات استمرار المشاكل الاقتصادية ، وطالبت (66.7%) من الشركات حكومة كوريا الجنوبية بانتهاج سياسات مناسبة لتثبيت أسعار الفائدة وأسعار الصرف كتوصيات خرجت بها الدراسة (www.lycos.com)

دراسة مركز ابسوس جوردان ومركز الغد (2008) بعنوان : تأثير الأزمة على الاقتصاد الأردني.

هدفت هذه الدراسة الى إظهار آثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد الأردني إذ تبين أن (69%) من الأردنيين أفادوا بأن الأزمة ستؤثر على وضعهم المالي الشخصي ، في حين إن (18%) منهم أفادوا بأنها لن تؤثر على المشاريع الاستثمارية ، واعتقد (13%) أنها لن تضربهم إلى حد ما ، كما أعرب (38%) ممن شملهم الاستطلاع (1100شخص) عن اعتقادهم بأن الوضع المالي الشخصي قد تأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية ، كما أفاد (18%) من عينة الدراسة أن الأزمة لم تؤثر عليهم أبدا. وعلى صعيد تأثير الأزمة على الاقتصاد الأردني بشكل سلبي أشار (53.2%) إن الأزمة أثرت بالتأكيد سلبا على اقتصاد المملكة ، فيما خالفهم (9.1%) مؤكدين أن الأزمة غير مؤثرة. وحول مسببات الأزمة عبر (62%) من الأردنيين عن اعتقادهم أن الولايات المتحدة الأمريكية تقف وراء حدوث الأزمة التي ضربت الاقتصاد العالمي منذ منتصف أيلول (سبتمبر2008 م) فيما اكتفى (5%) ممن شملتهم العينة بالقول إن هناك عناصر جيوسياسية ورأسمالية تسببت في حدوث الأزمة وأوصت الدراسة بضرورة إعادة النظر بالسياسات الرأسمالية وأدواتها المالية. www.dray.com ، www.alrai.com

دراسة الشرع (2009) بعنوان أثر الأزمة العالمية على الأساليب الترويجية للصادرات الأردنية.

وقد هدفت الدراسة إلى بيان اثأر الأزمة على ترويج الصادرات الأردنية للقطاع الصناعي للشركات الكبيرة ومن ضمنها الصناعات المؤهلة ، وقد بينت الدراسة أن استمرار الأزمة وتعمق الركود الاقتصادي سيؤدي إلى تراجع الطلب على الصادرات الأردنية وخصوصا صناعة الألبسة، وقد أوصت الدراسة بضرورة التحرك الفوري لفتح الحوار مع الشركات العالمية المزودة

للشركات الأردنية من أجل الحفاظ على الحصة السوقية لهذه الشركات في الأسواق الأمريكية وخفض كلف الإنتاج ، تدريب العمالة ، وتسهيل استيراد العمالة الأجنبية.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

تعد هذه الدراسة مساهمة فاعلة وجادة في تحقيق إضافة علمية في مجال آثار الأزمة المالية العالمية على المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن ، وذلك كونها من الدراسات النادرة التي تتناول هذا الموضوع بشكل تطبيقي للوقوف على مقدرة هذه المناطق في التصدي لتلك الأزمة.

اختبار فرضيات الدراسة

بقصد اختبار الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة، فقد تم استخدام القاعدة العامة (general rule) لقبول أو رفض الفرضية التي تنص على : إذا كانت قيمة T المحسوبة اكبر من قيمة T الجدولية فإننا نرفض الفرضية العدمية HO ونقبل الفرضية البديلة والقيمة المعنوية اقل من (5%).

ويبين الجدول التالي نتائج اختبار الفرضيات الأربعة

جدول رقم (1-5) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

البيان الإحصائي / الفرضية	قيمة t المحسوبة t-calculated	قيمة t الجدولية t-tabulated	Sig.t	نتيجة الفرضية الصفرية (Ho)
الفرضية الاولى	8.521	1.792	0.000	رفض (rej)
الفرضية الثانية	6.234	1.792	0.000	رفض (rej)
الفرضية الثالثة	10.531	1.792	0.000	رفض (rej)
الفرضية الرابعة	7.325	1.792	0.000	رفض (rej)

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي

لقد تم استخدام اختبار (one sample t-test) وهو اختبار من اتجاه واحد وبعد قراءة نتائج الحاسوب يمكن إن نظهر النتائج التالية :-

الفرضية الأولى (H01) :-

لقد كانت قيمة (tc=8.521) t المحسوبة اكبر من قيمة (t) الجدولية t-(tabulated=1.792) كما أن مستوى المعنوية اقل من النسبة المقبولة (5%) ، ووفقا لقاعدة القرار العامة كما تم ذكره فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة ، وهذا يعني أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت على المتغير المستقل الأول المتمثل في حجم العمالة ، بمعنى أدق

انه يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية مقبول إحصائيا للازمة المالية العالمية على تسريحات القوى العاملة في المناطق الصناعية المؤهلة في الأردن (QIZ).

الفرضية الثانية (H02) :-

بالرجوع إلى الجدول رقم (1-5) نلاحظ إن قيمة T-calculated=6.234 كانت اكبر من الجدولية T (tc> tt) بمعنى إن (6.234>1.792) عند مستوى معنوية مقبول اقل من (5%) وتبعا لقاعدة القرار العامة فإننا نرفض الفرضية العدمية التي تنفي وجود علاقة ما بين الأزمة المالية العالمية كمتغير تابع وما بين المتغير المستقل الثاني (الاتصالات التسويقية في المناطق الصناعية المؤهلة) وهذا يعني أننا نقبل أن الأزمة المالية تؤثر على الاتصالات التسويقية المتبعة في مصانع المناطق المؤهلة ضمن حدود ثقة مقدارها (95%).

الفرضية الثالثة (H03):-

وفقا لاستخدام اختبار (one sample t-test) فإننا نقبل الفرضية البديلة التي تقول يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية ما بين الأزمة المالية العالمية وحجم الصادرات للمناطق المؤهلة في الأردن والسبب لان قيمة t المحسوبة (tc=10.531) أكبر من قيمة t (الجدولية tt=1.792) عند مستوى ثقة مقداره (0.95).

الفرضية الرابعة (H04):-

نجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب كما في الجدول السابق إن قيمة (t) المحسوبة = 7.325 اكبر من قيمتها الجدولية (tt) عند مستوى ثقة (95%) و معنوية اقل من (5%) مقدارها (0.000) مستوى دلالة مقبول إحصائيا. وتبعا لقاعدة القرار فإننا نرفض الفرضية العدمية (فرضية النفي) ونقبل الفرضية البديلة (alternative hypothesis) ، وهذا يعني أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمقدرة التنافسية التي تستخدمها المصانع في المناطق الأردنية المؤهلة وقوة الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالاقتصاد الأمريكي ثم العالمي.

النتائج:-

تشير نتائج الدراسة أنه قد انخفض عدد المصانع في المناطق الصناعية المؤهلة بسبب الأزمة وتداعياتها بنسب مختلفة من منطقة إلى أخرى ، ومن الأسباب التي ترافق ذلك عدم مقدرة هذه المصانع على المنافسة العالمية في ظل وجود نظام الكوتا عن دول شرق أسيا ، هذا بالإضافة إلى إن توقيع الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأعوام (2007-2009)للعديد من الدول لإنشاء مناطق صناعية مؤهلة.

وعلى الرغم من ادعاء الولايات المتحدة الأمريكية بان نموذج المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) الذي استحدثته في اتفاق التجارة مع الأردن كان ناجحا لأنه وفر أكثر من (35) إلف فرصة عمل داخل هذه المناطق. إلا أن التقارير الحديثة بعد نشوب الأزمة المالية قد أظهرت ارتفاع معدلات البطالة في تلك المناطق وزيادة التسريحات وارتفاع بؤر الفقر المدقع للعاملين في تلك المناطق، وربما يعود السبب في انخفاض حجم القوى العاملة في تلك المناطق إلى الأمور التالية: -

1- هجرة بعض المصانع الصغيرة بسبب عدم قدرتها التنافسية إما بظهور مصانع أكبر حجما أو بسبب توقيع بعض البلدان لاتفاقيات تجارة حرة لإنشاء مناطق (QIZ) الكويز مثل جمهورية مصر العربية.
2- بسبب آثار الأزمة المالية على القوة الشرائية فلم تعد أجور العامل الأردني والعمالة الوافدة في تلك المناطق المؤهلة صناعيا كافية لضمان العيش الكريم.
3- مخالفة بعض المصانع في المناطق المؤهلة بعد الهزات المالية شروط العقود المبرمة مع وزارة العمل عند إنشائها بان تخفض نسبة العمالة تدريجيا في الثلاث سنوات الأولى من (30% 25%,15%) ، إضافة إلى ظهور بعض التقارير التي أثبتت انتهاكات حقوق العمال في هذه المصانع وتفضيلها للعمالة الأجنبية على العمالة المحلية بسبب رخصها وانخفاض تكاليفها.
4 – لقد كانت نسبة الانخفاض في العمالة المحلية (55%) وهي أكبر من نسبة الانخفاض في العمالة الوافدة (22%).

وبسبب الأزمة المالية والركود الذي ضرب الاقتصاد الأمريكي فقد أصبحت القدرة الشرائية للولايات المتحدة أقل بكثير منه قبل الأزمة فهي بهذا لم تعد قادرة على استحواذ الإنتاج من المناطق المؤهلة صناعيا في الأردن بنفس الأسعار وبنفس الكميات ، الأمر الذي أثر سلبيا على كميات الإنتاج وحجم الصادرات الأردنية من الكويز (QIZ) ، وتشير نشرات دائرة الإحصاءات العامة إلى أن إجمالي حجم صادرات المناطق الصناعية المؤهلة في النصف الأول من العام (2009) الحالي بلغ نحو (409) مليون دينار وهو اقل منه قبل حدوث الأزمة المالية لنفس الفترة من العام (2008) إذ بلغت قيمة الصادرات نحو (482) مليون دينار مقابل مستوردات بلغت (315.3) مليون دينار للعام (2009) مقارنة مع (229.4) مليون دينار لنفس الفترة من العام (2008).

وبهذا فان مساهمتها في الناتج الوطني قد انخفضت حتى وان حاولت الحكومة دعمهـا بمليـون ونصف دينار أردني

§ **ويمكن تعليل انخفاض حجم الصادرات للمناطق الصناعية المؤهلة في الأردن الى الأسباب التالية :-**

الأسباب الرئيسية المباشرة:-

1 – الأزمة الاقتصادية العالمية وبروز ظاهرة الكساد الاقتصادي في أسواق عالمية وبـالأخص السوق الأمريكي الذي يستورد منتجات مصانع المناطق المؤهلة الأردنية خصوصا منتجـات الملابس والغزل والنسيج.

2 – إلغاء نظام الكوتا الأمريكية عن بعض دول جنوب شرق وجنوب أسيا كالصين والباكـستان والهند، إذ كانت هذه المصانع تتجنب هذه الكوتا من خلال إنشاء مصانع فـي الأردن عـن طريق الكويز (QIZ) لكن هذه الحاجة انتفت بعد توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين أمريكـا وهذه الدول حيث أصبح بإمكان هذه الدول التصدير دون اللجوء إلـى المنـاطق الـصناعية المؤهلة وهي منافس قوي من حيث الجودة والأسعار وغزارة المنتج.(Travisani,2009)

الأسباب الثانوية غير المباشرة والمباشرة:-

1 - المنافسة الحادة التي تواجهها منتجات المناطق الصناعية المؤهلة خـصوصا فـي منتجـات الألبسة والأقمشة والمنسوجات وتحديدا مع مصر والدول المترابطة في جنوب شرق أسـيا مـع الصين. فقد دخلت مصر مثلا كمنافس قوي بعد حـصولها المتـأخر علـى ترتيبـات المنـاطق الصناعية المؤهلة نفسها ، وهي تتمتع بمزايا لا تتوفر في الأردن كالمادة الخام المحلية (القطن) والأيدي العاملة الرخيصة.(www.Economist.com)

2 - رفض المصانع في المناطق المؤهلة رفع الحد الأدنى للأجور خصوصا للعمالة المحلية بعـد الشعور بآثار الأزمة العالمية المالية.

3- ارتفاع تكاليف رسوم العمل والتصاريح الخاصة بعمالة المناطق الصناعية المؤهلة ، وكـذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج مع ظهور الأزمة المالية في تلك المناطق مما اعتبره المـستثمرون عائقـا أمام استمرار استثمارهم.

4 – انخفاض عدد الشركات في المناطق الصناعية المؤهلة والـذي أدى إلـى انخفـاض حجـم الصادرات من تلك المناطق بمقدار (22%) ، حيث جاء هذا الانخفاض نظرا لارتفاع المنفعـة العائدة على الاقتصاد الوطني من اتفاقية التجارة الحرة التي تفوق كثيرا تلك المتحققة من المناطق المؤهلة التي كانت منفعتها الأساسية تشغيل الأيدي العاملة المحلية دون تحقيـق إضـافة نوعيـة

للاقتصاد الوطني ، إذ وقع الأردن اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في شهر 10من العام 2000 والتي أصبحت نافذة في شهر 12 من العام 2001 حيث تغطي الاتفاقية مجالات التجارة في كافة السلع والخدمات من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية حتى الإعفاء الكامل خلال فترة انتقالية مدتها 10 سنوات.

5- ضعف الدراسات الخاصة بجدوى الاتصالات التسويقية، إضافة إلى صعوبة تقييم تلك المشاريع من قبل القائمين عليها لارتباطها بالسوق الخارجي وبمدى قدرتها بل ضعفها في المنافسة الخارجية من حيث السعر، الجودة، والنوعية. خصوصا لأنها تعتمد على سوق رئيسية واحدة انهارت وأفلس العالم معها.

6- ضعف الرؤيا الشاملة والمستقبلية للشركات المؤهلة للتحديات الخارجية في ظل الأزمة المالية مثل:

الاتصالات التسويقية، المنافسة بأنواعها، الجودة، الإعلان الدولي للمنتجات، القوانين والتشريعات الدولية. كما تم التوصل إلى أن هناك ضعفاً واضحاً لدى الشركات المؤهلة في عدم قدرتها على المنافسة الخارجية خصوصا في عدم امتلاكها للميزة التنافسية مما أضعفها من دخول الأسواق الدولية خصوصا وأنها غير قادرة على استخدام بحوث التسويق مما أدى إلى ضعف معرفتها بحاجات ورغبات وأذواق المستهلكين على المستوى الدولي ومواكبة التطورات التكنولوجية ودراسة ردود أفعال المستهلكين محليا ودوليا. كل ذلك أدى إلى ضعف الاتصالات التسويقية وهذا ما حدث بالنسبة لمصنع ((الشاملة)) الكائن في إحدى المناطق المؤهلة عندما أغلقه صاحبه المستثمر الهندي. فلم يعد سرا تأثر قطاع المناطق الصناعية المؤهلة وتحديدا صناعة الألبسة بالأزمة المالية العالمية خصوصاً وأن صادراتها تراجعت خلال الأشهر السبعة الأولى من عام (2009) بنسبة (20.22%)

أمام المنتجات المصنعة دوليا وإنها ستواجه أوقاتا صعبة ومنافسة حادة في العام المقبل إذا لم تنحسر الأزمة المالية.

وفيما يتعلق بحجم العمالة فقد أظهرت النتائج بأنه:

لابد من توفير أرضية صلبة لإدارة الاستثمارات في المناطق الصناعية المؤهلة تتمثل في التدريب الجيد للأيدي العاملة من خلال برامج وتأهيل مطابقة لاحتياجات المدن الصناعية المؤهلة، فعلى الرغم من وجود برامج تأهيلية مطبقة من الجهات المعنية إلا أنها لاتزال تعاني من تشوهات في قدرتها على توفير الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة لتحل مكان الأيدي العاملة

الأجنبية بشكل كامل. ومن الأسباب المؤدية إلى زيادة التسريحات في هذه المناطق هو ضعف برامج التدريب والتشغيل الجيد في ظل الأزمة المالية التي ترتبط بعدم وجود حملات تسويقية توعوية للمواطنين حول نوعية فرص العمل في هذه الشركات المؤهلة.(www.jordaninvestment.com)

§ **لقد بينت نتائج الدراسة وبواقع (64%) أن هناك حالة شك في تقديم الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع تخوفا من أن تصبح إل (QIZ) عبئا على الاقتصاد الأردني نظرا لانخفاض القيمة المضافة (V.A) التي تقدمها هذه المناطق من حيث** :-

1- إن صناعة المنسوجات تعتمد بالأساس على ركيزتين هما:-

أ - المادة الخام والتي يقوم الأردن باستيرادها كمواد طبيعية غير متوفرة.

ب- العمالة المدربة وهي في أغلبها عمالة وافدة نظرا لانخفاض إنتاجية العامل الأردني وارتفاع تكلفة تدريبه مقارنة مع العامل الأسيوي والأجنبي.

2- هناك نسبة كبيرة من المستثمرين في هذه المناطق المؤهلة غير أردنيين(أجانب) وبالتالي فإن معظم الرواتب المدفوعة لهم تذهب للمدراء والعمالة الأجنبية وبهذا فإنها تتحول للخارج بمعنى سحب للعملات الصعبة، كما أن العامل الأجنبي يعمل من أجل التوفير ولا يعتبر مستهلكا حقيقيا.

3- الرواتب التي تدفع للعمالة المحلية قليلة نظرا لتناقص أعدادها بالنسبة للعمالة الوافدة كما أن الجزء المدفوع كبدل إيجار يعتبر زهيدا خصوصا وأن الأزمة المالية أثمر تأثيرها على هذه المناطق.

§ أشار (76%) من عينة الدراسة أن مستقبل المناطق المؤهلة لا يبشر بالخير في ظل غياب خطط حكومية داعمة لهذا القطاع الذي يواجه تحديات ملحة تمثلها التطورات المتلاحقة في الاقتصاد العالمي ، محذرين من استمرار هجرة رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع إلى دول مجاورة ، بحثا عن رفع مستوى تنافسيتها، بفضل انخفاض أسعار الطاقة في تلك الدول.

التوصيات

في ضوء النتائج التي تم الوصل اليها، يمكن إبراز التوصيات التالية:-

- إعفاء مدخلات الإنتاج للمواد الخام المستوردة من الرسوم الجمركية والتي تستعمل في الصناعات الموجودة في المناطق المؤهلة.
- عدم الاعتماد والتعويل على السوق الأمريكي كثيرا ودعم جهود تسويق الصادرات التجارية ما بين الأردن وعدد من الدول الصديقة لإنشاء سوق كبير يشمل منتجات هذه المناطق والانتقال إلى التعامل مع دول البرايك (البرازيل، روسيا ، الهند ، الصين وكوريا الجنوبية) بدلاً من الدول الصناعية السبعة.
- تخفيض كلف الإنتاج عن طريق تخفيض التكاليف التشغيلية بشكل يتزايد مع تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على القروض الممنوحة للصناعات المؤهلة.
- إعادة النظر بطبيعة المنتجات التي تصدرها المناطق الصناعية المؤهلة بحيث تصبح ذات صبغة قيادية ريادية ينبثق عنها صناعات تابعة في مختلف الأنشطة.
- توحيد المرجعيات بهيئة موحدة تكون مسؤولة عن جميع برامج التدريب وتطبيقها عمليا على عمالة المناطق الصناعية المؤهلة ضمن استراتيجية واضحة تتلاءم مع احتياجات السوق والخطط المستقبلية.
- في ظل حتمية الأزمة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية فإنه لا بد من تدريب وتأهيل القوى العاملة في هذه المناطق.
- إجراء دراسات أخرى عن المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) تتناول متغيرات أخرى خلافا للمتغيرات الواردة في الدراسة هذه في ظل التفاقم أو الانحسار المحتمل للازمة المالية العالمية.

المراجع

- غرفة الصناعة والتجارة الكورية الجنوبية ، (2009) **استمرار الأزمة المالية إلى متى؟** الموقع الالكتروني. www.lycos.com
- مركز الغد و ابسوس جوردن، (2009) ، **تأثير الأزمة المالية على الاقتصاد الأردني**. www.dray.com www.alrai.com
- الشرع ، فتحي (**2009**) **اثر الأزمة العالمية على الأساليب الترويجية للصادرات الأردنية** ، بحث علمي محكم مقدم في المؤتمر العلمي السادس بعنوان : الأزمة المالية العالمية والأفاق المستقبلية ، (13-14/5/2009) جامعة فيلادلفيا الأردن ص ص: 16-18

- أمين، ناصر (2006) اثر **تطبيق إدارة الجودة الشاملة على أداء المنظمات الصناعية العاملة في المناطق المؤهلة صناعيا** – دراسة ميدانية، ع 7.
- الحلايقة،محمد(2008)الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق راس المال والاقتصاد العربي ،مركز دراسات الشرق الاوسط والاكاديمية العربيى للعلوم المالية والمصرفية عمان
- النجار،فايز جمعه واخرون،(2008)اساليب البحث العلمي: منظور تطبيقي،عمان،دار الحامد للنشر والتوزيع،ص ص 33-35
- بو غره،حسين(2008) الازمة المالية العالمية ،الجذور وابرز الاسباب والعوامل المحفزة،مجلة البنوك في الأردن ،العدد9،مجلد 27، 2008 ،ص ص 3-6.
- مؤسسة المدن الصناعية،التقرير السنوي،اعداد مختلفة،عمان
- دوابة، اشرف (2009)الأزمة المالية العالمية،دار السلام ، جمهورية مصر الغربية،الطبعة الاولى ص.12
- ظبيان،معاوية (2008)"الازمة المالية الدولية:اسبابها وابعادها وسماتها"،بحث مقدم في مؤتمر الازمة المالية الدولية وانعكاساتها على اسواق المال والاقتصاد العربي،عمان،ص ص 8-12
- Frank Allen ,Douglas**, understanding financial crisis,** oxford university press,Ist,edt.GB,2007.
- George soros,**the new paradigm for financial markets, the credit crisis of 2008 , what it means** , public affairs , 1st edition ,new York ,2008
-Blyan , ohan ,(2009),**Jordan economy and the extent affected by the global financial crisis** , in Jordan afag economic foram – jaef,afag group, amm(1-2/3/2009)

Malhotra,n.k.(2004),marketing research,newjersey: prentice hall.-

-Travisani , joe.(2009),financial investment in the local and global crisis , in Jordan afag economic forum –JAEF,afag groub,amman(1-2/3/2009)PP:13-15.

Klins,wolf(2008)the international crisis:its causes and **what to do about it**?liberals and democats workshop,February 27 pp22-28 –

- www.Economist.com
- www.chkanet articles.com
-www.jordaninvestment.com
-www.lycos.com
- www. Wikinuest.com/concept2008.financial crisis.-
-www.jiec.com/main_g.html
- www.iasb.org